

قضية

الأميركيون للحريري: إلى الحدود مع سوريا

فاتح الأميركيون الرئيس سعد الحريري بضرورة ضبط الحدود مع سوريا. النية والإجراءات الأميركية خلف حديث الحدود واضحة الأهداف: حصار المقاومة وسوريا

فراس الشوفي

لم يتردّد أكثر من مسؤول أميركي في لقاءاتهم مع رئيس الحكومة سعد الحريري خلال زيارته الأخيرة لأميركا، بطرح مسألة ضبط الحدود اللبنانية - السورية وإيلائها أهمية في المرحلة المقبلة.

بالطبع ليس التركيز الأميركي - البريطاني على الحدود الشرقية والشمالية جديداً، وهو انطلق عملياً فور الخروج السوري من لبنان وتعرّز بعد حرب تموز 2006، نحت عدّة مسمّيات، ومن أبرز أهدافه قطع خطوط إمداد المقاومة البرية من سوريا إلى لبنان وعزل دمشق عن البحر اللبناني.

ويأخذ سياق العمل الأميركي والبريطاني، أشكالا عدّة، إن عبر دعم الجيش لتشكيل أفواج الحدود البرية الأربعة وتشبيد 38 برجاً

إجراءات الجيش حذت
من التهريب بنسبة 95% على
الحدود اللبنانية - السورية

للمراقبة، أو عبر ذكر الحدود في البيانات والتصريحات الدولية من زاوية القرار 1701 والزيارات الغربية الدائمة للحدود، كما عبر مجموعة من السياسيين والإعلاميين، على رأسهم رئيس حزب القوات سمير جعجع بالإشارة المجانية الدائمة إلى الحدود.

إلا أن الطرح الأميركي الأخير مع الحريري، أتى بحسب ما أكدت مصادر «وسيطية» و«الأخبار» في «سياق جدّي ودعوة إلى ضرورة وضع خطة للدولة لضبط الحدود اللبنانية - السورية بشكل نهائي»، كبنذ ثان يلي «انطلاق المفاوضات» حول الحدود البحرية والبرية الجنوبية مع فلسطين المحتلة. — السورية إلى قضيّة، يهدف المجلس الأعلى للدفاع الشهرية، والتي جرى فيها إطلاق رقم 136

تقرير

«طرد» القوات من «جنت» المجلس الدستوري

استكمل، أمس، تشكيل المجلس الدستوري، بعدما سبق أن انتخب المجلس اللبناني نصف أعضائه. فقد عبّن مجلس الوزراء الأعضاء الخمسة المنتخبين، وهم: الدكتور عمر حمزي، الدكتور فوزات خليل فرحات، المحامي الياس بو عيد، المحامي الياس مشرقاني والنقيب عبد الله الشامي. لكن التعيين لم يمر على سلام، إذ انتهت معركة التعيينات في المجلس الدستوري من دون حصول «القوات» على أي مقعد، خلافاً لما كانت تحدثت به مراراً حين كان يُسأل عن التعيينات اللبناني. وكما في مجلس النواب، كذلك في مجلس الوزراء، خرجت



ألف ضباط من الجيش نواب الإدارة والمدح، ان الجيش السوري يتعاون مع نظيره اللبناني لضبط الحدود (هيلم الموسوي)

سياسية على لبنان ولتأجيج النقاش الداخلي حولها، في إطار الضغط السياسي على المقاومة وحلفائها. ثانياً، فرض واقع عسكري وأمني ومؤسساتي على الحدود ودخل إدارات الدولة والرهان عليه مستقبلاً، لخلق طرق إمداد المقاومة وتطويقها من الحدود السورية، والمنافذ البحرية والجوية. ثالثاً، عزل سوريا تماماً عن المتنفس اللبناني في إطار الحصر اللبناني الذي يحاول الأميركيون فرضه، بالتوازي مع محاولات السيطرة

الكاملة على الحدود السورية - العراقية ونشر القواعد العسكرية الأميركية كما في النخف وفي القلب العراقي، والتلويح باستخدام «قسد» والقوات الأميركية لاحتلال مدينة البوكمال ومعبر القائم والنتزاعه من يد القوات السورية. فضلاً عن الإجراءات على الحدود السورية - الأردنية والعزم على تطوير السباح الحدودي والقواعد الأميركية الجديدة في الشمال الأردني. رابعاً، إعادة التصويب على مواقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

— القيادة العامة على السلسلة الشرقية، وأهمها قوسايا، التي ينبع ضباط الاستخبارات البريطانية والأميركية العاملون في لبنان بين الصحافيين الأجانب أنها تحوّلت إلى معبر لتهريب سلاح إلى حزب الله. ويتزامن ذلك مع ما يجري في الساحة الفلسطينية بعد إجراءات وزارة العمل بحق العمال الفلسطينيين. من هنا، يصبح النقاش الداخلي اللبناني، وتحميل الحدود اللبنانية- السورية مسؤولية العجز والخسائر الجمركية، ضرباً من السطحية،

درا!

مع معرفة الجميع بان الأزمة سببها أساساً التهرب الجمركي من الشركات الكبرى والبضائع التي يتمّ تغيير بلد المنشأ عليها وتمزّ على المعابر الشرعية من سوريا وإليها، وتصيب الدولة السورية أيضاً بخسائر كبيرة.

بعد جلسة لجنة الإدارة والعدل النيابية قبل أسبوعين، تبجّن عدم دقة الرقم 136 للمعابر غير الشرعية، إذ فنّد ضباط مختصون لمهنّي الكتل النيابية وأعضاء اللجنة واقع الحدود، وعدم دقة المعلومات التي انتشرت، وهي المطالعة التي عاد وطرحها بو صعب في مؤتمره الصحافي بداية الأسبوع. ووضّح الحاضرون في أجواء إجراءات الجيش وعمليّات ضبط المواد المهزّبة، وبحسب إحصاءات الجيش، فإن قواته ضبطت منذ بداية العام ما يزيد على 330 شحنة مهزّبة، إلا أن غالبية السلع هي من الخضّر والمليوسات والأسمدة الزراعية. والحقت بعض العمليات أضراراً باللبنانيين القاطنين في الأراضي السورية والذين يملكون أراضي زراعية في مشاريع القاع ومزارع أخرى، حيث كان يصادرها الجيش. وإلى أن يتمّ التأكد من أنها تعود للبنانيين يملكون أراضي زراعية في الداخل السوري ليطم الإفراج عنها، تكون قد تلفت.

وكذلك الأمر، وضع الضباط النواب الحاضرين في أجواء التنسيق الحدودي بين لبنان وسوريا، ولا سيّما الحاجة إلى تعاون أكبر، وسط التجاوب السوري الكامل الذي تمّ التعبير عنه بالتعاون مع الجيش في أكثر من نقطة حدودية والسماح له بتشبيد سواتر في بقع داخل الأراضي السورية وعلى قناة المياه في محط بلدة القصر الحدودية.

ومنذ نهاية نيسان الماضي، يجزم أكثر من مصدر أهلي وأمني في منطقة الهرمل مثلاً، أنه تم الحدّ من عمليّات التهريب إلى حدود 95%، ما يتعكس بشكل سلبي على الواقع المعيشي في المنطقة. وتبدو الأزمة مرشحة للتصاعد مع اقتراب فصل الشتاء وموسم المدارس، حيث يعتمد جزء لا بأس به من العائلات إما على أعمال تهريب، أو على شراء البضائع المهربة، أو الأقل كلفة على الأسر التي تعيش في منطقة تُصنّف محرومة من خدمات الدولة كما من استثمارات القطاعين العام والخاص.

تلقتي في محطات أخرى مع رئيس الحكومة سعد الحريري ورئيس مجلس النواب نبيه بري». وقال إن «سعيد مالك ليس قوانيا، وإنما يحظى بدعم القوات»، مشيراً إلى أن «باسيل أصبح متمكناً بسبب حزب الله ودعم رئيس الجمهورية ميشال عون له، ويسير أمور البلد واجتماعات الحكومة». إلى «أم تي في»، إن القوات ضدمت ومرة جديدة نتعرض للخدبة لحساب وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، والضربة التي لا تقفل تقوّي، وتبارك لباسيل تعطيل الدولة واستخراج باقي الإفرقاء لإعطائه ما يشاء». أضاف: «بسيطة. (الأخبار)

بيان صحفي

الصندوق الأخضر للتنمية (GGF)

يستثمر 15 مليون دولار أميركي في بنك عوده لبنان
للإقراض الأخضر

لوكسمبورغ وبيروت، 22 آب 2019

* سيُستخدَم الاستثمار لتعزيز الائتمان لتدابير كفاءة الطاقة ومشاريع الطاقة المتجدّدة.

* توفير سنوي في الطاقة الأوليّة يبلغ نحو 31.625 ميغاوات في الساعة وانبعاثات لثاني أكسيد الكربون تقدّر بنحو 10.148 أطنان.

استثمر الصندوق الأخضر للتنمية (GGF) 15 مليون دولار أميركي في بنك عوده، أكبر مصرف مقرض للمشاريع الخضراء في لبنان، لدعم محفظة إقراضه في مجال كفاءة الطاقة (EE) والطاقة المتجدّدة (RE). سيُستخدَم الاستثمار لتمويل ترقية المعدّات الصناعيّة والمباني المؤفّرة للطاقة والسيّارات التجاريّة وشركات خدمات الطاقة والتزويد. ويزداد تأثير هذا الاستثمار بأشطة بناء القدرات من خلال مرفق المساعدة التقنيّة الخاصّ بالصندوق.

بنك عوده أكبر مصرف تجاري في لبنان، وأحد المصارف الإقليميّة الرائدة. وهو يقوم بأكثر مشاركة ناشطة في العمل الوطني لكفاءة الطاقة والطاقة المتجدّدة (NEEERA)، الخطة التموليّة المعدّة من قبل مصرف لبنان لمشروعات الطاقة الخضراء. ويتمتّع بنك عوده أيضاً بنظام إدارة بيئيّة واجتماعيّة (Environmental and Social Management System) متطوّر. وإن خبرة البنك الواسعة في مجال الإقراض الأخضر، إلى جانب موقعه القوي في السوق، تجعله شريكاً مثاليّاً لGGF في لبنان.

ويقدّر أن تؤدّي إجراءات كفاءة الطاقة (EE) والطاقة المتجدّدة (RE) التي مُولّت بواسطة هذا الاستثمار إلى توفير على مستوى الطاقة الأوليّة بنسبة 31.625 ميغاوات في الساعة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 10.148 أطنان تقريباً. وسيكون لهذا الاستثمار مساهمة ذات مغزى في توفير الطاقة في سوق لا تغطّي فيه طاقة التوليد سوى 60% فقط من ذروة الطلب على الطاقة، ما يؤدّي إلى انقطاع التيار الكهربائي بانتظام، ويعوق الإنتاجيّة الاقتصاديّة الإجماليّة.

صرّح السيّد أولاف زميلكا، رئيس الصندوق الأخضر للتنمية: «يسرّ GGF أن يقيم هذه الشراكة مع بنك عوده، وهو مؤسّسة تقع ضمن مهمّة الصندوق. من المثير للإعجاب أن نرى تنامي محفظته من الإقراض الأخضر وجهوده لإحداث فرق حيثما تدعو الحاجة. لدينا ثقة كاملة بقدرة بنك عوده على جعل هذا الاستثمار أفضل استخدام، ونتطلع إلى أن نرى هذه الشراكة في العمل».

أمّا السيد خليل دبس، رئيس دائرة الخدمات المصرفيّة للشركات لمجموعة بنك عوده، فأكد أنّ «مشاركة الصندوق الأخضر للتنمية GGF هي تصويت على الثقة بلبنان وبنك عوده الذي التزم خلقَ الفرص في الاقتصاد الأخضر، لما له من تأثير إيجابي متوقّع بالمجتمع والبيئة، وهو أمر لا يحتاج لأي دليل إضافي». واغتتم الفرصة للإشارة إلى أنّ «بنك عوده يتمحور كالوسيط الرئيسي للوصول إلى التمويل الأخضر والمشاريع المستدامة بيئيّاً في اقتصادنا المحليّ».

لمحة عن الصندوق الأخضر للتنمية GGF

يستثمر «Green for Growth Fund (GGF)» في التدابير الرامية إلى خفض استهلاك الطاقة وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وتحسين كفاءة استخدام الموارد في 19 سوقاً في أنحاء متفرقة من جنوب شرق أوروبا والقوقاز وأوكرانيا ومولدوفا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويقدم الصندوق هذا التمويل على نحو مباشر إلى مشاريع الطاقة المتجدّدة والشركات والبلديات، أو على نحو غير مباشر من طريق مؤسسات ماليّة مختارة. ويعمل مرفق المساعدة التقنيّة التابع للصندوق من أجل تعظيم الأثر الناتج من استثمارات الصندوق من طريق تقديم الدعم لجهود بناء القدرات لدى المؤسّسات المحليّة والشركاء المحليّين. وقد بدأ «Green for Growth Fund (GGF)» كشراكة بين القطاعين العام والخاصّ في كانون الأوّل/ ديسمبر 2009، حيث أنشأه بنك الائتمان لإعادة الإعمار الألماني وبنك الاستثمار الأوروبي، بدعم مالي من المفوضيّة الأوروبيّة، والوزارة الاتحاديّة الألمانيّة للتعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية النمساوي. وتضمّ قاعدة مستثمري الصندوق المتنامية وكالات مانحة، ومؤسّسات ماليّة دوليّة، ومستثمرين مؤسّسين من القطاع الخاصّ، بما في ذلك مؤسّسة التمويل الدوليّة، وبنك التنمية الهولندي FMO، والبنك الاجتماعي الألماني GLS وتعمل شركة «فاينانس إن موشن» المحدودة (Finance in Motion GmbH) مستشاراً لدى «Green for Growth Fund (GGF)». وتعمل شركة «ماكس لخدمات الإدارة والاستشارات» المحدودة، فرانكفورت (MACS Management & Consulting Services GmbH) مستشاراً فنيّاً.

لمحة عن بنك عوده

بنك عوده مصرف إقليمي يتّصف بصفة المصرف شامل. يقدم المصرف خدمات ومنتجات ماليّة شاملة، منها خدمات تمويل الشركات، ونشاطات المصرف التجاري، والعمليّات المصرفيّة بالتجزئة، والخدمات المصرفيّة الخاصة، بالإضافة إلى أنشطة أسواق رأس المال والتحصيل (factoring).

وفي نهاية آذار/ مارس 2019، بلغ إجمالي موجودات بنك عوده 46.4 مليار دولار أميركي، وهو ناجمٌ بشكلٍ خاصّ عن الودائع البالغة 31.3 مليار دولار أميركي، فيما ارتفعت أمواله الخاصة إلى 4 مليارات دولار أميركي.

أمّا عدد موظفي المجموعة، فيفوق 6300 موظّف، فيما تضمّ قاعدة مساهميه أكثر من 1500 حامل أسهمٍ شائعةٍ وأو شهادات إيداع تمثّل أسهماً شائعة.

إنّ بنك عوده في طليعة المجموعات المصرفيّة اللبنانيّة، وهو يُصنّف في قائمة المجموعات المصرفيّة الإقليميّة الأولى، وأسهمه مدرجة في بورصة بيروت، كذلك فإنّ شهادات الإيداع الصادرة عنه مدرجة في كلّ من بورصة بيروت وبورصة لندن.